الانتاج متلكئ.. والمكائن تستهلك بسبب انقطاعات الكهرباء

نظاهرة تقمع بقوة السلاح في صناعة الاطارات بالنجف

النجف/ نجم عبد خضير.انتصار السعداوي

رغم السمعة الجيدة ، الصناعية والتجارية التي حققها معمل الاطارات في النجف للاطار "بابل" قبل الحرب وحتى في فترة الحصار الاقتصادي . الا ان تظاهرة للعمال لا يزال الحديث متداولا عنها في المجتمع النجفي ومنذ اكثر من اربعة اشهر راح ضحيتها عامل له سبعة اطفال .ولا يزال التحقيق مستمرا او متوقفا فيها ..لا احد يعلم ،وشكاوى عدد من العمال ، او الموظفين حسب" قانون صدام" وكما يسميهم مدير الشركة . هي التي قادتنا الى بناية الشركة الكائنة في ناحية الحيدرية .

مدير الادارة السيد عاد خضير جاسم . حدثنا عن تفاصيل العمل الادارية وشؤون الافراد . قائلا ان الشركة تتالف من عدة فروع وهي كل من معمل المنتجات المطاطية في الكوفة ومعمل انتاج مخلوط الركليم ومعمل الخراطيم .اما عدد موظفي الشركة فهم ٢١٣٨موظفاً في المقر والفروع ، وفي هذه الفترة تمت اعادة (٣٣٠) مفصولا سياسيا عدا (٣٧٧) طلباً مقدماً الى الوزارة لم يبت بأمرها لحد الان ، اما بخصوص الراتب فهو يعتمد على نظام الفئات ولدينا ثلاث فئات ، وما متعلق بنظام الحوافز والمكافآت فهي تتوقف على كمية الانتاج ويسمى هذا بفرق السلم ،ويصرف الراتب من قبل وزارة المالية بينما فروق السلم تعتمد على التمويل الذاتي من ارباح الشركة .

الاراضي السكنية

تجولنا في اقسام المعمل برفقة مسؤول الاعلام ونحن نتحين الفرص للحديث مع الموظفين للتاكد من الشكاوى التي وصلتنا ، وبخصوص قطع الاراضي السكنية المخصصة لعمال المعمل . التي استولت عليها البلدية في كربلاء والنجف كما يزعم مدير الادارة، لانها لم تسجل في مديرية التسجيل العقاري في وقت التخصيص(أي قبل سقوط النظام) وكان العمال يتساءلون لماذا استولت البلدية على القطع الثمينة التي وصل سعر الواحدة منها الان الى ٣٠ مليون دينار او اكثر في حي السلام في النجف واخرى في كربلاء ولم تستولِ على قطع سكنية اخرى لعدة اسباب منها بعدها عن مراكز المحافظتين وانخفاض اسعارها ولا تصلها الخدمات ؟ ومن هم المواطنون الذين منحت لهم هذه القطع مرة اخرى ؟ انهم حاشية الادارة واقرباؤها حسب زعم احد الموظفين.

وفي قسم الانتاج بعد ان بدا العمال يشعرون بالاطمئنان الينا ،وبينما انشغل مسؤول الاعلام بالحديث مع زميلتي ، تحدث معي مجموعة من العمال منهم صباح مهدي من الكوفة مع زملائه .قائلا :رغم العمل المضني والخطورة التي يتعرض لها العمال في اقسام الانتاج ، فان رواتبنا لاتزال بدون حوافز او ارباح او مخصصات خطورة موقع ..ولا ندري اين يذهب انتاج الشركة؟ واين ذهبت الارباح المتراكمة عن المبيعات قبل سقوط النظام؟ فلم يتسلمها احد لحد الان .

نقابات العمال محظورة

قاسم طليفح من الهندية يعمل في قسم الانتاج يقول: كنا نتمنى تشكيل تنظيم نقابي لعمال المصنع ، وقد بدانا بذلك فعلا ..لكننا منعنا والغي في ضوء القانون الذي وضعه صدام حسين ومجلس قيادته المقبور الذي حول العمال الى موظفين . ومنع تشكيل نقابات العمال في القطاع العام، وسمح بذلك للقطاع الخاص والمختلط فقط . فكم نحن بحاجة الى من يمثلنا ويدافع عن حقوقنا . صحيح ان هناك عضوين في مجلس ادارة الشركة يمثلان العمال الا انهما بعيدان كل البعد عن مشاكل العمال .

النساء والظلماء

وفي قسم الانتاج كان العمال يفترشون الارض لتناول طعام الغداء في ظلام مخيم على المعمل ، ونحن نتطلع الى السقف الممتلىء بالشموع المعطوبة ، راغبين بمعرفة طبيعة عمل النساء في هذا القسم .فنهضت الموظفة " فوزية شاطي صكبان "لترينا كيف تعمل . قالت فوزية العمل هنا ثلاث وجبات وعلى مدى ٢٤ ساعة ولكن النساء يعملن دائما في الوجبات النهارية وفي اعمال بسيطة وما عليهن سوى اعداد الاطار في مراحله الاولى .

رافقنا في هذه الجولة مدير قسم الانتاج "محمد مهدي هيجل " حتى لانختلط بالعمال وناخذ تفاصيل اكثر عن سلبيات هذه الشركة قائلا : اطارات بابل تصنع بمواصفات عالمية والمواد الاولية تستورد من مناشيء عالمية عن طريق المناقصات-هذا الامر ما نفاه عدد من العاملين في الشركة سرا - ولان صناعة الاطار هي صناعة تخصصية معقدة فهي بحاجة الى عوامل انتاجية متطورة ومعقدة .واضاف ان لدينا خطوطاً انتاجية كاملة وغير مستخدمة لحد الان وهي بحاجة الى عدد تنصيب بسيطة ولو نصبت لحققت نتائج مذهلة . ويكمل "هيجل "ان الشركة كانت تنتج ٣٦ الف اطار شهريا ، اخذ هذا العدد بالتناقص مع الانقطاعات المتكررة للكهرباء الذي ادى بالتالي الى ازدياد المواد التالفة .

القاتل معروف وهارب!

ونحن نتجول في ناحية الحيدرية واذا برجل يضع بين ايدينا ثلاث وريقات يشرح فيها اصحابها الذين سجنوا عن جريمة لم يرتكبوها (حسب ادعائهم) .

وحول تظاهرة الشغب او التمرد كما تسميها ادارة الشركة والتي ذاع صيتها في الناحية وعلى لسان شيوخها بقيام ٥٠ موظفا بتظاهرة امام الشركة والدخول اليها والاعتداء على الموظفين والاداريين وكذلك قصة التعويض (الفصل العشائري) التي اداها مدير الشركة لاهل القتيل البالغة ٧ ملايين دينار . وما زال القاتل الحقيقي هاربا عن وجه العدالة وهو معروف لدى الجميع . ومازال ثلاثة من افراد شرطة حراسات الشركة يسكنون السجن ولم يصدر بهم أي قرار قضائي لحد الان .

قصة الـ (٩٠) الف يورو

اخذ الوقت يداهمنا على عجل واحدنا يذكر الاخر بانه نهار الشتاء ، لنسارع بالقاء ورقنا امام مدير عام الشركة السيد "كامل صاحب خضير" اخذا بنا الى بدايات تاسيس الشركة قائلا : تاسست الشركة عام١٩٨٨ كهيئة تنفيذ مشروع الاطارات . وهي امتياز من شركة دنلوب الانكليزية والتي ارسلت معداتها قبل اجتياح الكويت ، وبموجب العقد الذي ابرمته الشركة انذاك لم تكتمل المعدات وبقيت ناقصة بعد احداث ١٩٩٠، وتنفيذ قرار الحصار، عندها تم الاعتماد على الخبرة العراقية في تشغيل الشركة واستمر العمل بنوعية توازي النوعية الاجنبية حتى بعد سقوط النظام . الا ان الانتاج تاثر بالانقطاعات المتكررة للكهرباء مما سبب تلفاً كبيراً في الانتاج ومنها العجنات المطاطية ، وصعوبة ازالتها من الالات والتي كثيرا ما اعطبت المحركات الكهربائية . واضاف ومن خلال النوعية التي تنتج حاليا فان هناك نية للتوسع في انتاج اطارات السيارات الحديثة الداخلة الى البلد عن طريق استيراد قوالب جديدة .وكذلك تدرس الشركة حاليا مشروع انتاج الاحزمة الناقلة الضخمة وانتاج الهاوزات التي تتحمل الضغط العالي . وبما ان هناك عقوداً لم يتم تصفيتها مع شركة دنلوب، ونحن في صدد المطالبة بها قانونيا وتقدر هذه العقود بقيمة ٩٠ الف يورو حيث تم الاتصال بتلك الشركة بعد سقوط النظام في عمان وحصلت الموافقة من قبل التاجر المورد بتسديد المبلغ او ما يعادله من الالات والمكائن .

ثم جاء دور الحديث عن نقابات العمال المحرمة فاجاب المدير . ان الوزارة اجابت على كتاب رئيس اتحاد نقابات العمال المرقم ٨٦٧ في ٣١ /١٠/ ٢٠٠٤ في كتابها المرقم ١٨١ في ١٢/٧/ ٢٠٠٤ ان قرار مجلس قيادة الثورة المنحل بتحويل العمال الى موظفين مازال نافذا لحد الان حيث لايجوز تشكيل نقابة للعمال في القطاع العام وذلك لعدم صدور قانون يلغي او يعدل الاول .

ملابسات تظاهر العمال

ثم بدأ السيد المدير يشرح الملابسات التي سببت التمرد والتظاهرة قائلا :ان شعبة السلامة الصناعية في السابق كانت تحتضن كل من يقدم الهدية الافضل ، نظرا لما تتميز به من مخصصات وظروف عمل مريحة ، حتى صارت تغص باكثر من ٨٠ موظفاً وملاك هذه الشعبة ليس اكثر من ٣٠ موظفاً فقط ،فصدر امر اداري بتوزيع الفائضين على الاقسام الباقية لمصلحة المعمل وحاجته ، فاعترض العمال على الامر ولم ينفذوه وحدث ما حدث .

وكان سؤالنا له .وهل كانت الادارة والشرطة بحاجة لا ستعمال السلاح واطلاق النار على المتظاهرين العزل؟ كان الجواب . ان المتظاهرين اعتدوا على الادارة والموظفين بالضرب ، وبعد ان فشلت محاولة التفاهم معهم حصل ما حصل من مشادات وتفاقم الامر ، فطلبت شرطة الحراسات لتكون حاجزا بينهم وبين الادارة ولكن تفاقم الامر . واطلق احد افراد الشرطة النار على احدهم وكانت النتيجة مقتل احد العمال المتظاهرين .وكان تبادل الحديث لنساله . لماذا دفعت فصلا عشائريا لذوي القتيل ؟

اجاب ان الواجب يدعو الى تقديم المواساة والمساعدة لعائلته لاغير ، ومازالت القضية قيد التحقيق ومن اختصاص القضاء والقانون .ولا يزال ثلاثة من شرطة الحراسات قيد السجن والقاتل هارب .

صناعة الاطارات ومشاكل التسويق

وعن مخصصات وحوافز العمال اجاب المدير :ان مخصصات خطورة الموقع والارباح تتحقق من وفرة ارباح المبيعات وليس على كمية الانتاج فقط.ونحن الان نعاني من مشاكل كثيرة في التسويق ، منها وجود منافسين من الصناعة الروسية والصينية ، فضلا عن عدم استقرار الوضع الامني الذي لايشجع عملاءنا على التسوق . والبدائل المطروحة في السوق المحلية بسعر مقارب اذا لم يكن ارخص وذلك لاعفائه من الرسوم الكمركية ورخص المواد الاولية لديهم وقربها من مصانعهم ، ولو وجد قانون يحمي الانتاج الوطني لصرنا نحن العمال معا بافضل حال .

وبقيت امال العمال معلقة على دخول لجنة نزيهة لتتحقق من التلاعبات والتقائها بالعمال بدل الجلوس مع الادارة وعناصرها والانصراف من دون ان تتحسس ما يعانيه العامل وسط غموض يحيط بهم والتي دفعت الادارة الى اصدار كتاب يمنع الصحفيين من لقاء العمال حتى لايتفوهوا بشكواهم وتكون المادة الصحفية مؤهلة للنشر بعد اطلاع ادارة الشركة عليها . فهل ياترى ان الشركة تخفي وراءها شيئاً يثير الشبهات ؟.

أبناء المحافظة يطالبون بالاهتمام بالبنى التحتية أولاً

انهيار مضيف العمارة يؤشر هشاشة مشاريع الاعمار في ميسان

ميسان/ محمد الحمراني

انهار خلال الأيام الماضية مضيف العمارة الذي كلف بناؤه (٢٥٠) مليون دينار ضمن حملة اعمار محافظة ميسان وتم بناء هذا المضيف على مبعدة مترين عن حافة نهر دجلة ووسط كورنيش العمارة ولا يعرف أغلب سكان مدينة العمارة دواعي بنائه علماً بانه حتى يوم أنهيار سقف المضيف لم تقم به أية احتفالية أو تجمع عشائري ولكنه نال الكثير من الحديث عن هشاشة بنائه وكذلك الاعمار في المحافظة.

مشاريع كارتونية

بخصوص هذا الموضع التقينا بمجموعة من أهالي محافظة ميسان لتبدي بشأن انهيار المضيف فكان أولهم (حميد خيون) وهو معلم متقاعد قال: ان الخطأ ليس في انهيار المضيف ولكن في بنائه فنحن لسنا بحاجة إليه الآن وكان المفروض بالمسؤولين في محافظة ميسان استغلال مبالغ هذا المضيف في تبليط شوارع المحافظة أو عمل مشروع خدمي لسكان العمارة الفقراء وايضا يحق لنا ان نبني مضيفا على طراز المضيف الجنوبي اقصد من القصب والبردي وستكون له ميزة وسط أبنية الطابوق.

وأضاف: ان المضيف في هذا المكان يقطع كورنيش العمارة لأنه مبني في وسط الكورنيش ولا أعرف من أعطى نفسه الحق في بناء شيء غير مفيد للمدينة؟ (ن.ع) فنان يقول: ان منظمة (مرسي كور) أرادت ان تبني في هذا المكان مركزاً ثقافياً من ثلاث طبقات يشغل طبقاته الأدباء والفنانون والصحفيون الذين لا توجد مقرات لهم ولكن المسؤولين في المحافظة مانعوا ذلك بشدة وباءت محاولات المثقفين بالفشل الذي بنى هذا المضيف لا نعرف هل يريد ان يعيدنا إلى عهد الاقطاع والرموز العشائرية المتعصبة؟ بينما المتنورون في العراق الجديد يسعون لترسيخ أسس المجتمع المدني ويعرفون بثقافته لا نريد ان نعود إلى قانون العشيرة واعطاء الأفكار العشائرية قيمة على حساب الثقافة وأنا اعتقد ان بناء هذا المضيف كان فاشلاً منذ اللحظة الأولى.

مواطن آخر (علي عبد العباس) تحدث بطريقة العارف بالخفايا فقال: انا مطلع على الكثير من التجاوزات في أعمار محافظة ميسان ومثال على ذلك محطة كهرباء بزركان انفق عليها أكثر من (١٠٠) مليون دينار وحين وصلت إلى التشغيل قال المسؤولون في المحافظة أنها عاطلة وهي من موديل عام ١٩٦٠ وانتهت أحلام الكهرباء الذاتية وان أية إحصائية للمشاريع الوهمية والكارتونية المشابهة لمضيف العمارة ستقدم الكثير من المسؤولين إلى المساءلات القانونية. المواطن الآن يحتاج إلى مشاريع تسهم في انقاذه من الفقر وتوفر له الحياة الهانئة ولا يمكن له ان يثق بالمسؤولين.

الحصول على المال

المهندس (ر.ح) يقول لقد قمت باخبار المشرفين على تصميم وبناء هذا المضيف بأن اسفله تربة رخوة وان البناء القريب من الانهار يكون الفشل فيه ٩٠٪ ولكن لم يستمع احد لما قلته وبلغت بعد ذلك مجلس الإعمار ولكن كانت المصالح شخصية وفوق ما يريده أهالي محافظة ميسان علماً بان موقع المضيف لا يناسب قيمة المضيف لدى سكان المناطق الجنوبية لأن منطقة الكورنيش هي منطقة لالتقاء الشباب ويكثر قربها تجول العوائل وكان يجب ان يبنى من القصب والبردي ولكن ماذا نفعل للمقاولين فان كل ما يريدونه هو الحصول على المال والنفوس المريضة حولنا كثيرة وحين سألت المهندس (ر.ح) عن أسباب انهيار المضيف قال: اعتقد بعضهم أن الانهيار كان بسبب الأمطار ولكنني اعتقد بان السبب الذي كان وراء ذلك هو قرب البناء من النهر وهذا ما جعل البناء يتحرك لعدم ثبات الأسس بشكل جيد.

أما الأديب حسن السلمان فقال: اقترح على المسؤولين في المحافظة ان يعالجوا الموقف ويردوا الاعتبار للمثقفين بعد ان همشوهم للمرحلة الماضية ويعيدوا بناء المكان مركزا ثقافيا ليضم عشرات المثقفين في العمارة التي لا توجد مقرات لهم وأضاف: ان هذا المضيف لا يشكل شيئاً لدى أهالي مدينة العمارة وكان المفروض في حالة بناء رموز تاريخية أو ثقافية ان تشكل لجان من أشخاص معنيين.. يحددون حتى المواقع فبدل المضيف ممكن ان ننشئ تمثالاً لفنان قتل خلال الحرب أو لشاعر من العمارة فاز بجوائز عالمية.. نحن بحاجة إلى رموز ثقافية وفكرية ويوضع كل رمز في إطاره الاجتماعي وفي حدوده الجغرافية.

أنها اذاً احتجاجات على بناء هذا المضيف وعلى انهياره في مدينة بحاجة إلى دعم البنية التحتية ونطالب لجنة الاعمار في المحافظة بان تكون اعمالها مدروسة ولا تراعي مصالح فردية وان تعتمد التشاور مع أصحاب الاختصاصات وان تحاسب المقصرين في الإعمار حتى بعد الانتهاء من اكمال العمل لأن في ذلك محافظة على المصالح الوطنية التي نطمح إليها.

عدم الالتزام بقانون تحريم الصيد في موسم التكاثر مَنْ يتحمل مسؤوليته؟

الثروة السمكية في هور البطاط مهددة بالانقراض

ميسان/ المدى

أعلن في محافظة ميسان عن منع صيد الاسماك، لأن هذا الموسم من السنة هو لتكاثرها والقانون الذي أعلن عنه منذ سنوات طوال يسهم في المحافظة على هذه الثروة.. ولكن هل هناك من يلتزم بهذا القانون الآن؟ هذا ما أردنا التعرف عليه ونحن في طريقنا إلى هور البطاط الذي يبعد ٦٠ كم عن مركز مدينة العمارة..

رزمة من النقود

يقع هور (البطاط) قرب حدود العمارة/ الناصرية وهو من أكثر الأهوار حصولاً على الماء في الأهوار الوسطية لمحافظة ميسان، وقفنا على أحد ضفافه وشاهدنا الكثير من الصيادين يرمون بشباكهم وبعضهم الآخر يصيد الاسماك عن طريق (النتل) الكهربائي لم يكن بإمكاننا محادثة أحد من الصيادين لاننا نشاهدهم عن بعد ولكن احد أبناء المنطقة ارشدنا إلى مكان استراحة الصيادين ويسمونه (علوة البيع) وفي هذا المكان الذي لا يبعد كثيراً عن المكان الذي كنا نتواجد فيه وجدنا (جنابر) صغيرة لبيع السجائر والتتن و (جنابر) أخرى لبيع البيبسي والكيك وكذلك لبيع الشاي شاهدنا بعض الصيادين ينزلون ما اصطادوه من اسماك إلى العلوة وفي هذا المكان يجتمع حولهم عدد من التجار القادمين من مدن مختلفة ويبدأ المزاد حول كومة السمك وبينما كانوا يتنافسون على شراء تل صغير من هذه الاسماك التقيت بأحد الصيادين واسمه (جاسب) قلت له: ان هذا الموسم هو موسم منع الصيد فماذا تقول؟ انا أعرف ذلك ولكن ليس باليد حيلة فانا لا أملك أي مصدر رزق آخر وهذا ما يجعلني أقوم خلال هذه الأيام مثل بقية ما سبقها وهي توفر لي مردودا ماليا جيدا ولا أبذل بها جهودا كبيرة وان الكثير من أهالي قريتنا يمارسون الصيد هذه الأيام ولا يصغون لقانون منع الصيد لأن الأوامر لم تعد صارمة ومع انتهاء كلامي معه اقترب منه (منخي) شقيقه وسلمه رزمة من النقود لوح لي بالمبلغ وقال: هذا هو المكسب.

تدخل رجال الدين

ولكن ماذا يقول صياد قديم مثل الحاج (سكر) عن المنع أيام زمان هذا ما أردنا التعرف عليه فقال: كان حين يعلن منع صيد السمك تنتشر في الأهوار دوريات للشرطة ومن تمسك معه اسماك تأخذه مباشرة إلى السجن وكانت أقل عقوبة هي (٦) أشهر وفرض غرامات مالية. ولم يجرؤ احد الصيادين على مخالفة تعليمات الحكومة وان هذا القانون يخدم الصيادين بالنتيجة فبعد فترة قصيرة سيجدون اسماكا مضاعفة في أهوارهم علما أن الأهوار كانت مجففة والآن عادت إليها الحياة والأسماك مع اعادة الاغمار وانا الآن اشاهد الصيادين لا يلتزمون بالقوانين واتحسر وأضاف: أتمنى من المراجع في النجف الاشرف ان يصدروا فتوى بهذا الخصوص حتى لا تختفي الثروة السمكية من الأهوار.. احد الشباب الذين كانوا حولنا ونحن نتكلم مع الحاج (سكر) اسمه (ناجي) وهو صياد تدخل للحديث بشأن هذا الموضوع فقال: لا توجد مصانع يعمل فيها الشباب ولا ويوجد دعم للزراعة وان العيش على رعي الحيوانات يولد حياة معقدة ولم يكن أمامنا نحن الشباب غير العمل في صيد الأسماك وإننا نعيش منها ومن دون الصيد سنصبح عاطلين عن العمل وحين قلت له هل منعكم رجال الشرطة من الصيد.. ابتسم وقال: هذه الأماكن لا تصل إليها الشرطة.

تسرب الاسماك

ذهبنا إلى عيادة الدكتور البيطري (خالد احمد) وطلبنا منه ان يتحدث لنا عن التجاوزات التي تحصل من قبل الصيادين خلال موسم منع الصيد فقال: اعتقد بانهم يتسببون بكارثة بحق انفسهم.. فهذا أول موسم لتواجد الاسماك في الاهوار ومن الضروري جدا ان توضع هذه الاسماك بيوضها فكل سمكة تحتوي على مئات الاسماك والمحافظة عليها الآن واجب وطني لأن في ذلك دعما للثروة الحيوانية وتعزيزا للاقتصاد العراقي.. خاصة وان أنواعاً من الاسماك مثل البني والكطان سعى النظام المقبور إلى وادها في أهوار الجنوب ان سكان الأهوار بحاجة إلى توعية وإرغامهم حتى لو كان ذلك بالقوة على عدم الصيد خلال موسم تكاثر الاسماك وندعو وزارة الداخلية إلى التدخل في عدم قتل الثروة السمكية.. من خلال تكثيف دوريات الشرطة في اغلب الأهوار.

اذن بعد عودة الأهوار.. عادت إليها انواع كثيرة من الأسماك مثل البني والكطان و الشبوط والحمري وأضاف ومن أجل المحافظة عليها لابد من ان تدعم الدولة قانون منع الصيد من خلال تسيير دوريات بطائرات مروحية وزوارق تابعة إلى الشرطة العراقية وان يفرض حظر على الأسواق الكبيرة لبيع الأسماك ويبلغ التجار الكبار بعدم استقبال الأسماك وأخذ تعهدات منهم وعلى ان تأخذ سيطرات محافظة ميسان على عاتقها منع تسرب الأسماك إلى المحافظة الأخرى.

في المثنى

اجراءات تربوية لانجاح تعليم ذوي الحاجات الخاصة

السماوة - عدنان سمير

اتخذت وزارة التربية خلال الاشهر المنصرمة عدداً من الاجراءات التي من شانها الارتقاء بواقع التربية والتعليم في البلاد بعدما ظل لسنوات طوال يعاني الاهمال مما انعكس على المستوى التعليمي للطلبة وغدا مؤشراً على تراجع البلد في مختلف المستويات .

وان الاجراءات الجديدة التي اتخذت شملت التعليم الخاص واعادة النظر بالمناهج لتحقيق (التوافق الاجتماعي والنفسي والتربوي) لذوي الاحتياجات الخاصة.

اطفال اعتياديون

السيد عبد الله الناصح المشرف التربوي المختص بالصفوف ذوي الاحتياجات الخاصة في مديرية تربية المثنى - يقول:

ان اهداف التعليم الخاص تنصب في توجيه وتطوير قابليات المحتاجين له .. ولدينا حالياً في عموم القطر اهتمام بالتلاميذ بطيئي التعلم اضافة الى الخطوة القادمة وهي الاهتمام بضعاف السمع، ضعاف البصر وذوي الصعوبات في النطق وهذا الجانب يتعلق باهتمام وزارة التربية في مجال التعليم الخاص.. وهناك اهتمام آخر يبذل بشرائح اخرى من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وان هذا الاهتمام بهذه الشرائح سيقلل من نسبة الهدر في ثروتنا البشرية ويرفع كفاءة العملية التربوية في عموم القطر.

واضاف: ان الاطفال بطيئي التعلم هم اطفال اعتياديون في اطارهم العام. أي انهم اسوياء الا انهم يواجهون بعض الصعوبات في اللحاق باقرانهم لاسباب مختلفة في معدلات وصولهم اليهم تعليمياً بالمعدل ولا يصنفون كمتخلفين عقلياً بل هم اسوياء. مع وجود الصعوبات وعدم نكرانها وللأسباب التي قد تواكب حياتهم اليومية فلا يستطيعون من خلالها استغلال قدراتهم وذكائهم العقلي.. الا ان هذه الصعوبات سرعان ما تذوب وتنتهي اذا ما توافرت لهم شروط الصف الخاص المتكامل تماماً.

❖ ماذا تقصد بالصف الخاص وما اهم شروط تكامله ؟

- هو صف من حيث عدد تلاميذه لا يتجاوز (١٢) تلميذاً ولا ينقص عن (٦) تلاميذ وفيه معلمة مؤهلة ومواكبة لأساليب التعليم. الكتاب المنهجي الذي تدربت عليه واستلهمت ابعاد طرق التعلم فيه.

❖ هل توجد صفوف خاصة ؟ ولماذا لا توجد هناك مدارس مستقلة للتعليم الخاص؟

- صفوف التربية الخاصة في محافظة المثنى اصبحت قرابة أربعين صفاً في مراكز الاقضية والنواحي وهذه الصفوف ملحقة بالمدارس الابتدائية.. وفي الحاقها بالمدارس الابتدائية تكمن اهم اهداف هذه الصفوف هو اندماج هؤلاء الطلبة مع اقرانهم وتسهيل تلقيهم المنهج اضافة الى انصهارهم في بوتقة الجماعة . واضاف اننا بحاجة دائماً الى (متابعة افواج المتخرجين من هذه الصفوف) للتأكد من اجتيازهم محنة البطء الا ان العمل التكاملي المطلوب والذي يرتقي الى مستوى الطموح لم تبدُ جوانبه واضحة الآن تماماً وسيبقى ذلك طموحنا دائما.

معوقات العمل

وحول معوقات العمل قال الناصح .. هناك معوقات كثيرة تعترض سير العملية التربوية والتعليمية في هذا المجال منها ما عولج ومنها ما هو في طريق المعالجة.

حيث كان الملاك عائقاً كبيراً في طريق التوسع والتطوير لهذه الصفوف اما الآن فقد تمت تغذية هذه الصفوف بالملاك وسيصار الى الحاق الملاكات الجديدة بدورات تأهيل سريعة.

❖ ماذا تقصد بالمدارس المشمولة بالتشخيص ومدارس الصف الخاص؟

- الصفوف الخاصة يتم اختيارها حسب الرقعة الجغرافية فنختار مثلاً مدرسة واحدة ضمن رقعتها الجغرافية مدارس اخرى قريبة منها. ونطلق على هذه المدرسة المضيفة للصف الخاص بانها مدرسة فيها صف خاص .

الا ان المدارس المجاورة لها نسمي كلاً منها مشمولة بالتشخيص . لان هذه المدارس تزار من قبل معلم او معلمة جوالة وحسب جدول معروف. وتوجد هذه المعلمة الجوالة التي نطلق عليها (معلمة التشخيص) التلاميذ الذين يعانون من بطء التعلم وبعد الاتفاق مع معلمة الصف العام، واخذ رأي ادارة المدرسة والمشرف التربوي المختص بعرض التلاميذ المشخصين على لجنة تضم مجموعة من الاطباء الاختصاصيين للبت في حقيقة استحقاق كل تلميذ.

وشدد السيد عبد الله الناصح على ضرورة تدريب الملاكات داخل القطر وخارجه مثلما نحتاج الى تلاقح الافكار والتجارب لدى الدول التي سبقتنا بالتجربة ومع ان الوزارة قد ضمنت ميزانية المديريات العامة للتربية بسقف مادي لدعم التربية الخاصة الا ان ذلك يحتاج الى توصيف وايضاح ابواب الصرف لكي يتم الصرف على المؤتمرات والحلقات النقاشية والدورات والزيارات الميدانية بين المحافظات وتسهيل الحركة من خلال وسائط النقل من دون اثقال المعلم باعباء مضافة وهذا جل ما نطمح اليه في الوقت الحاضر.

كما اننا بحاجة ماسة لتأهيل صفوف التربية من خلال تزويدها بالوسائل التعليمية السمعية والبصرية وبالبطاقات واللوحات المخملية والمغناطيسية .